الأمن الاقتصادي، والمهارات، والتمكين للشباب

التعلم من الحالات المتطرفة الإيجابية بين الشباب المتضررين من النزوح القسري في الأردن

المؤلفون: نيكولا جونز، جود السجدي، إليزابيث بريسلر-مارشال، كفاح بني عودة، عايدة السعيد، أجنيشكا ماالشوفسكا، وجوست فينتجيس.

آذار/ مارس ٢٠٢٢

KING HUSSEIN FOUNDATION مؤسسة الملك الحسين
مركز المعلومات والبحوث
INFORMATION AND RESEARCH CENTER

ملخص تنفيذي

مقدمة

في عام 2021، كان هناك ما يزيد عن 25 مليون لاجئ على مستوى العالم، أكثر من نصفهم تحت سن الـ 18، والغالبية العظمى منهم تستضيفهم البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، أكّد المجتمع الدولي على النحو المنصوص عليه في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2018، على الحاجة إلى تعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات، وبناء سبل عيش مستدامة وكريمة، مع تسليط الضوء على المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يحققها التكامل الاقتصادي للمجتمعات المضيفة.

شكّل اللاجئين السوريين ربع لاجئي العالم في عام 2021. ولقد أدت الأزمة السورية إلى بذل المجتمع الدولي لعدد من الجهود لدعم المتضررين من هذا النزوح القسري الجماعي، من بينها ميثاق الأردن، الذي يسعى إلى تحويل الأزمة «إلى فرصة إنمائية» وتحويل التركيز من المساعدات الإنسانية قصيرة المدى إلى التعليم، والنمو، وخلق فرص عمل للمجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين على حدٍ سواء.

وكجزء من الميثاق، التزم الأردن بتوفير مقاعد دراسية لجميع الأطفال السوريين، وتوفير بعض فرص التدريب المهني، وإصدار 200,000 تصريح عمل للاجئين السوريين في قطاعات محددة. وفي حين أدى الميثاق إلى بعض التحسينات في التعليم والوصول إلى سوق العمل للاجئين السوريين، لا تزال هناك تحديات كبيرة. فلا يزال عمل اللاجئين السوريين مقتصراً إلى حد كبير على الاقتصاد غير المنظّم، في حين تقتصر تصاريح العمل على القطاعات التي لا تتماشى مع المهارات التي يمتلكونها عادةً، كما لم تصدر إلا القليل من تصاريح العمل للنساء.

على نحو مقلق، ركزت معظم الأبحاث حول المشاركة الاقتصادية للاجئين على مجموعات اللاجئين البالغين، ولا سيما الرجال في حين لا تزال البيانات المتعلقة بالمراهقين/المراهقات والشباب، ولا سيما الفتيات والشابات، محدودة.

تم إيلاء اهتمام أقل بوجهات نظر وواقع اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الرغم من أنهم يمثلون أطول حالات اللجوء أمداً على مستوى العالم، إلا أن الجهود المبذولة لتعزيز قدرتهم على الاستقلال والاعتماد على الذات كانت مبعثرة وغير كافية. تقدّم البيانات المأخوذة من ٥.٤ مليون لاجئ فلسطيني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صورة مقلقة؛ ففي الأردن، بلغت نسبة مشاركة اللاجئين الفلسطينيين من الرجال في قوة العمل 62% مقابل 10% فقط للنساء.

يهدف هذا التقرير إلى سدّ بعض هذه الثغرات البحثية والمساهمة في الجهود المبذولة لدعم اللاجئين الشباب لتحقيق إمكاناتهم بما يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة «عدم ترك أحد خلف الركب» والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لـ «تعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات» ليصبح هؤلاء الشباب عناصر فاعلين للتغيير الإيجابي وليشاركوا في تنمية مجتمعاتهم والبلدان المضيفة. بالتركيز على الشبان والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 24 عاماً من مجتمعات اللاجئين السوريين والفلسطينيين في الأردن، إضافة إلى الفئات الضعيفة من الأردنيين في المجتمعات المضيفة، يتناول التقرير تطلعاتهم وتجاربهم في بناء سبل عيش مستقلة ومستدامة. كما يشتمل التقرير على منظور جنساني لتحديد وتحليل العوامل التي تعزز أو تعيق مشاركة الشباب في سوق العمل، مولياً اهتماماً خاصاً للمعايير والأدوار الجنسانية.

تم تنظيم التقرير على النحو التالي: بعد القيام بإستعراض عام للسياق الأردني والتداعيات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين والفلسطينيين، نقدّم الإطار المفاهيمي للدراسة، ومنهجيتها، وعينة البحث، نقدّم بعدها نتائجنا على جزئين:

(1) نظرة عامة على الضعف الاقتصادي للمراهقين/المراهقات والشباب، استناداً إلى بيانات مستمدة من الدراسة الأساسية لبحث النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي (GAGE).

(2) تحليل الحالات المتطرفة الإيجابية والتي تتضمن 4 مجموعات: الحاصلين على المنح الجامعية، وطلاب برامج التعليم التقني والمهني، والمشاركين في فصول التمكين الاقتصادي، ومن أنشأوا أعمال تجارية صغيرة. وينتهي التقرير بمناقشة آثار النتائج التي توصلنا إليها على السياسات والبرامج، وكيف يمكنها دعم المراهقين / المراهقات والشباب المتضررين بالنزوح القسري بصورة أفضل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتوظيف الشباب.

السياق

باعتباره ملاذاً للاجئين الفارّين من الصراعات الإقليمية منذ زمن طويل، وجد أحدث تعداد سكني في الأردن (2015) أن ثلث من يعيشون في البلاد ليسوا أردنيين. ما يقرب من نصف غير الأردنيين (1.3 مليون) هم سوريون، وتعيش الغالبية العظمى منهم في الأردن في مجتمعات مضيفة، على الرغم من أن نحو خمسهم يعيشون في أحد مخيمي اللاجئين اللذين تديرهما المفوضية السامية للأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين، ويعيش القليل منهم (15,000) في المخيمات العشوائية المنتشرة في المناطق الريفية. كما يعيش عدد كبير (2.4 مليون) من الفلسطينيين في الأردن. أكثر من أربعة أخماس الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يحملون الجنسية الأردنية ويصنفون كأردنيين حسب التعداد والاستطلاعات الأخرى. ويفتقر البقية الذين دخلوا البلاد بعد عام 1967 إلى الجنسية (والحقوق المصاحبة لها) ويتركزون في واحد من عشرة مخيمات رسمية[1]. جميع هؤلاء اللاجئين غير مشمولين في البيانات الحديثة.

حتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19، كان اللاجئون الذين يعيشون في الأردن على الأغلب عاطلين عن العمل وفقراء، وينص القانون الأردني على أنه لا يمكنهم العمل إلا في قطاعات معينة (الزراعة، والصناعة، والبناء، والخدمات الغذائية، وتجارة التجزئة)، وفي حين أن تصاريح العمل للسوريين مجانية، إلا أنه يصعب الحصول عليها من الناحية الإدارية. علاوة على ذلك، يبدو أن استراتيجية تحديد أولويات العمل على أساس الجنسية، والتي زادت من توظيف السوريين، أدت إلى تدهور أوضاع غير السوريين. نظراً للمعايير الجنسانية التقييدية وعدم القدرة على الوصول إلى الوظائف الحكومية، فمن غير المرجح أن تعمل اللاجئات – سوريات كن أو فلسطينيات. يثير وصول الشباب إلى العمل القلق بشكل خاص، حيث أنه تم توظيف أقل من عُشر الشباب غير الأردنيين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عاماً في عام 2021، وبلغ معدل البطالة الرسمي للشباب في ذلك العام حوالي 40%.

عملت الحكومة الأردنية وشركاؤها بجد لضمان حصول اللاجئين على التعليم. يلتحق الطلاب السوريون بالمدارس الحكومية مجاناً، وبشكل أساسي في فترة بعد الظهر. بينما يلتحق الطلاب الفلسطينيون بالمدارس التي تديرها (الأونروا) حتى نهاية الصف العاشر، وعندها يمكنهم الالتحاق بالمدارس العامة. على الرغم من أن ما يقرب من أربعة أخماس الأطفال اللاجئين يذهبون إلى المدارس الابتدائية، إلا أن التحاق السوريين والفلسطينيين على حد سواء يبدأ في الانخفاض في مرحلة المراهقة المبكرة، فالفتيان أكثر عرضة للتسرب من المدارس مقارنة بالفتيات، وذلك بسبب انخراطهم في عمالة الأطفال وزيادة خطر تعرضهم للعنف في المدرسة. على مستوى المدارس الثانوية، كان أقل من ثلث الطلاب السوريين ونصف الطلاب الفلسطينيين المقيمين في المخيمات ما يزالون مسجلين في المدارس عندما بلغوا سن المراهقة.

1 يلاحظ أنه على عكس مخيمات اللاجئين السوريين التي تديرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هذه المخيمات ليست مسوّرة أو مغلقة.

الوسائل

شمل البحث عدة مقابلات نوعية أجريت باتباع نهج متسلسل. تماشياً مع نهج الانحراف الإيجابي الذي استند عليه هذا التقرير، قمنا بإجراء مقابلات معمّقة مع 68 شاب وشابة تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً يعيشون في المجتمعات المضيفة ومخيمات اللاجئين الذين اعتبروا حالات متطرفة إيجابية – وهم الشباب الذين أخذوا قرارات وتوفرت لديهم فرص ميّزتهم عن باقي أقرانهم من حيث الأمن الاقتصادي، والمهارات، والتمكين. تم اختيار هؤلاء الشباب من أربع فئات رئيسية، استناداً إلى نهج كرة الثلج:

(1) الشباب الحاصلين على المنح الجامعية،
(2) الشباب المشاركون في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني.
(3) الشباب الذين أنشأوا أعمال تجارية صغيرة
(4) الشباب الملتحقون ببرامج التمكين الاقتصادي.

تم إجراء 26 مقابلة إضافية عقب ظهور جائحة كوفيد-19 لفهم كيفية تأثير الإغلاق التام وتوقف الخدمات على عينة فرعية من الشباب في دراستنا، بما في ذلك الدعم الذي تلقوه (إن وجد) من البرامج التي شاركوا فيها وما هي استراتيجيات التأقلم التي اعتمدوا عليها. وأجرينا أيضاً خمس مجموعات نقاش مركّزة تضم ما مجموعه 28 من المراهقين/المراهقات والشباب لاستكشاف ما يعتقد الشباب أنه ذو قيمة فيما يتعلق بهذه المبادرات وما يمكن تحسينه.

كما أجرينا 15 مقابلة فردية أخرى مع آباء المراهقين/المراهقات بهدف فهم أشكال الدعم التي تتلقاها الحالات المتطرفة الاقتصادية للشباب من أسرهم بشكل أفضل، لمساعدتنا في استكشاف العوامل التي تساهم في قدرتهم على الخروج عن المألوف وتحقيق قدر أكبر من الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي.

أخيراً، أجرينا 14 مقابلة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من منفذي البرنامج، وموظفي المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، وأصحاب العمل، ومنظمات المجتمع المدني لاستكشاف نقاط القوة والضعف في كيفية تصميم التدخلات، بالإضافة إلى العوائق والعوامل التمكينية لمشاركة الشباب الاقتصادية في الأردن.

النتائج

تم تصنيف النتائج التي توصلنا إليها فيما يتعلق بالمراهقين/المراهقات والأمن الاقتصادي أو انعدامه إلى خمس فئات:
(1) تطلعاتهم الاقتصادية.

(2) حصولهم على المهارات الملائمة للسوق.
(3) حصولهم على عمل لائق ومناسب لأعمارهم.
(4) وصولهم إلى الأصول والموارد
(5) حصولهم على الحماية الاجتماعية المراعية للعمر والمنظور الجنساني.

التطلعات الاقتصادية

تشير نتائج الدراسة الأساسية لبحث النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي (GAGE) (من عام 2019) إلى أن التطلعات المهنية لدى اللاجئين المراهقين كبيرة، حيث أن 73% من الفتيات والفتيان في عينتنا – من مختلف الفئات العمرية، والجنسيات، والمواقع – يتطلعون إلى الحصول على مسيرة مهنية. كشفت النتائج النوعية التي توصلنا إليها مزيداً من التنوع، وعن بعض الأنماط المثيرة للاهتمام بين الفتيان والفتيات من مختلف الجنسيات. ظهرت تطلعات الفتيان (خاصة بين أولئك الذين يعيشون في المخيمات العشوائية) على أنها أكثر واقعية بشكل ملحوظ من تطلعات الفتيات – ربما لأنهم يعرفون أن المعايير الجنسانية التي تحدد أن الذكور هم المعيلون تعني أنه يجب عليهم كسب لقمة العيش لإعالة أسرهم. على الرغم من المعايير الجنسانية التقييدية التي تجعل العديد من الفتيات يتخيلن مستقبلاً نادراً ما يكون مختلفاً عن حياة أمهاتهن، فقد خططت بعض الفتيات السوريات – جميعهن أكبر سناً – للحصول على مهن غير تقليدية على وجه التحديد للتصدي للمظالم التي تقيّد حياتهن خلال فترة المراهقة، على سبيل المثال الهندسة أو علم الحاسوب.

على نحو مقلق، تشير النتائج النوعية التي توصلنا إليها إلى أن المراهقين/ المراهقات الذين يمتلكون تطلعات كبيرة غالباً ما يكون لديهم فهم محدود للخطوات والدعم اللازمين لتحقيق أهدافهم.

الفرص التعليمية

على غرار قاعدة الأدلة الأوسع، وجدت الدراسة الأساسية التي أجريناها أن وصول اللاجئين المراهقين/ المراهقات إلى التعليم في الأردن لا يزال ضئيلاً للغاية، وأن معدلات الالتحاق بالمدارس تنخفض مع نمو الشباب. كانت معدلات الالتحاق بين الفلسطينيين أعلى منها لدى السوريين من مختلف الفئات العمرية ومن كلا الجنسين. من مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك السوريين والفلسطينيين، كانت الفتيات أكثر التحاقاً بالتعليم من الفتيان. حددت دراستنا النوعية العديد من الحواجز التي تمنع اللاجئين المراهقين من الوصول إلى التعليم، حيث أن معظمها مشترك بين السوريين والفلسطينيين، وتصبح أكثر إلحاحاً – وغالباً ما تكون قائمة على أساس الجنس – مع تقدم الشباب في فترة المراهقة. حدد الشباب والقائمون على رعايتهم الفقر كعائق رئيسي أمام التعليم. بعض التكاليف اللازمة للتعليم هي حقيقية، مثل تكاليف الزي المدرسي والنقل، بينما يمثل بعضها الآخر تكاليف الخسارة الناجمة عن الفرص الضائعة. بالنسبة للفتيان، فإن التكاليف المترتبة على فرصة الذهاب إلى المدرسة هي وجود خيارات عمل أقل؛ أما بالنسبة للفتيات فتدور التكاليف المترتبة على فرصة الذهاب إلى المدرسة حول الزواج.

كما وجدت الدراسة التي أجريناها أن نتائج التعلم للمراهقين اللاجئين منخفضة للغاية، حيث يستطيع أقل من النصف قراءة قصة قصيرة مكتوبة في مستوى الصف الثاني الابتدائي أو إجراء عملية طرح مع استلاف. شدد الطلاب اللاجئون على أن الفصول الدراسية مكتظة وتنقصها الموارد، وأن المعلمين/ المعلمات غالباً ما ينقصهم التدريب وأنهم غير فاعلين بل وحتى عنيفين.

المهارات الملائمة للسوق

بشكل عام، شارك عدد قليل من المراهقين في عينتنا في أي شكل من أشكال التدريب على المهارات. من بين أولئك الذين شاركوا، كانت مشاركتهم في دورات قصيرة الأجل نسبياً قدمتها المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والتي تم تصميمها لتمكين اللاجئين. في الواقع، أفاد العديد من اللاجئين المستجيبين بعدم تلبية الطلب على برامج التدريب. كان هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للفلسطينيين من مخيم جرش الذين، كما ذكرنا سابقاً، يواجهون أشد القيود القانونية على التوظيف ويعيشون في أماكن بعيدة للغاية مما يمنعهم من الاستفادة من مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة لـ(الأونروا).

الوصول إلى العمل اللائق والمناسب للعمر

وجد بحثنا الاستقصائي الأساسي أن وصول المراهقين إلى عمل لائق ومناسب لأعمارهم يتسم بطابع جنساني إلى حد كبير، فمن بين المراهقين/ المراهقات الأكبر سناً، كان ما يقرب من ثلثي الفتيان وعُشر الفتيات فقط قد عملوا مقابل أجر في العام الماضي. أكد بحثنا النوعي على أن هذه الفجوة بين الجنسين هي نتيجة الأعراف الاجتماعية التي تضع الفتيان كمقدمي رعاية والفتيات على أنهن في حاجة إلى الحماية. من غير المستغرب، ونظراً إلى احتمال أن تكون العائلات السورية فقيرة بشكل غير متناسب، فمن المرجح أن يكون المراهقون/ المراهقات السوريون قد عملوا مقابل أجر في العام الماضي أكثر من أقرانهم الفلسطينيين. أظهر استطلاعنا أن عمل الفتيان يميل إلى أن يكون جزئياً ومتدني الأجر للغاية، مما يعكس جزئياً القانون

الوطني ويعود أيضاً لمعدل بطالة الشباب المرتفع في الأردن. لا تشير المستويات المنخفضة للعمل المأجور للفتيات إلى أنهن لا يعملن – وإنما أنهن لا يحصلن على أجر مقابل العمل الذي يقمن به، كما تعمل الفتيات عادة في المنزل لمساعدة أسرهن.

التوعية المالية والشمول المالي

أفاد أقل من ربع المراهقين/ المراهقات بأنهم كانوا يتحكمون في الأموال النقدية في العام الماضي، يعود الأمر جزئياً للهشاشة الاقتصادية لأسرهم وللتسلسل الهرمي للأجيال الذي يجعل حتى الشباب معتمدين مالياً على آبائهم (أو أصهارهم، في حالة الفتيات المتزوجات)، ولم تكن هناك اختلافات بين الجنسين أو باختلاف الموقع. انعكاساً لمستويات فقر الأسر المعيشية – وإن كان هذا أيضاً ما يفضله المراهقون/ المراهقات – أفاد 5% فقط من المراهقين/ المراهقات امتلاكهم أية مدخرات. ذكرت الفتيات المتزوجات فحسب حصولهن على الائتمان، فغالباً ما كان أزواجهن – معظمهم رجال بالغين – يقترضون لتمويل الزواج، ومن المرجح أن يجد الأزواج الشباب صعوبة في سداده هذه القروض.

الوصول إلى الحماية الاجتماعية المراعية للعمر والمنظور الجنساني

مع التنبيه إلى أن المساعدات آخذه في الانخفاض بمرور الوقت، وأن البرامج تصل إلى عدد قليل جداً من الأسر مع قدر ضئيل من الدعم، تؤكد نتائج بحثنا النوعي على أن برامج الحماية الاجتماعية القائمة كانت ضرورية في مساعدة العديد من أسر اللاجئين السوريين على تغطية نفقاتهم الأساسية. ساعدت قسائم برنامج الأغذية العالمي والتحويلات النقدية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأسر على تحقيق قدر من الأمن الغذائي ودفع الإيجار.

تعظم الآثار الإيجابية على الاستهلاك بشكل عام داخل المخيمات، وعلى الرغم من أن السكان لا يتلقون نقوداً من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أنهم ليسوا مجبرين لدفع الإيجار ويتم تزويدهم بمزايا عينية أخرى عديدة. تساعد التحويلات النقدية المخصصة للتعليم ضمن برنامج «حاجاتي» من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، العديد من الأسر على تعليم أطفالها، فهي تساعد في سد الحاجة إلى عمالة الفتيان وتسمح للعائلات بدفع تكاليف النقل المدرسي للمراهقات. ومع ذلك، لا يتمتع اللاجئون الفلسطينيون إلا بقدر ضئيل من الحماية الاجتماعية بسبب التخفيضات الحادة في تمويل (الأونروا) في العامين الماضيين.

الحالات المتطرفة الإيجابية

يستكشف هذا القسم النتائج التي توصلنا إليها المتعلقة بالعوامل التي شكلت الخيارات التي اتخذتها الحالات المتطرفة الإيجابية من الشباب حول التمكين الاقتصادي، وتأثيرات تلك الخيارات، والتحديات التي واجهوها، وتطلعاتهم للمستقبل.

العوامل التي تشكل خيارات التمكين الاقتصادي للشباب

تشمل الموضوعات المنبثقة والشاملة لعدة مجالات دافع الفرد والتزامه بتحسين حياته وحياة أسرته؛ الدعم الأسري القوي (من حيث الالتزامات العاطفية، والمالية، والزمنية)، وبالنسبة للشباب الحاصلين على منح أكاديمية والذين يشاركون في دورات التعليم والتدريب التقني والمهني؛ الدعم القوي والتشجيع من المدرسين/ المدرسات. من بين المنخرطين في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، ونظراً لأن مثل هذه الدورات تعتبر مرموقة اجتماعياً بشكل أقل، أقرّ عدد من الشباب أن دافعهم الأولي كان الفشل الأكاديمي والشعور بعدم وجود طريق بديل للوصول للتمكين الاقتصادي، ولكن بمرور الوقت أصبحوا يقدّرون التوجيه العملي للتعليم والتدريب التقني والمهني والمهارات والشبكات التي اكتسبوها من خلاله. بالنسبة للشباب الذين يملكون أعمال تجارية صغيرة خاصة بهم، كان الدافع الرئيسي هو المال – الحاجة إلى دعم أسرهم – بينما أعرب البعض أيضاً عن اهتمامه الشديد بريادة الأعمال.

آثار المشاركة في البرنامج

كان للحالات المتطرفة من الشباب آراء غاية في الإيجابية حول تأثيرات المشاركة في المجالات المختارة. حيث سلطوا الضوء على فرص تطوير المعرفة الجديدة والمهارات التقنية، بالإضافة إلى تكوين إحساس بالهدف، وتنمية المهارات الشخصية والثقة بالنفس. بالنسبة للشباب المنخرطين في التعليم الجامعي وبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني، برز موضوع مشترك آخر وهو فرصة الارتقاء الاجتماعي، خاصة للاجئين، والقدرة على الوصول إلى شبكات اجتماعية جديدة. كما كان للتعرف على نماذج إيجابية – خاصة للاجئين والشابات – أثر قيم للمشاركة في البرنامج، لا سيما لطلبة الجامعات أو للمشاركين في التعليم والتدريب التقني والمهني وبرامج التمكين الاقتصادي. كما أكد الشباب الذين أسسوا أعمالهم التجارية الخاصة على التحسينات المالية التي شهدوها، وإن كان ذلك انطلاقاً من خط أساس منخفض.

القيود والتحديات

على الرغم من الآثار الإيجابية للمشاركة في البرنامج، فإن الحالات المتطرفة الإيجابية للشباب في دراستنا قد شددت على عدد من التحديات المشتركة. وتشمل تلك التحديات المالية، حيث يشير الطلاب إلى تكاليف التنقل وعدم إمكانية الحصول على قروض تعليمية كمخاوف بالغة الأهمية. كما أشار الشباب أصحاب الأعمال الصغيرة إلى عدم إمكانية الحصول على الائتمان الميسور باعتباره عائقاً رئيسياً أمام توسيع أعمالهم وتحقيق إمكاناتها الكاملة. كما أشار الشباب من مجتمعات اللاجئين إلى التمييز على أساس وضعهم كلاجئين باعتباره مصدر قلق رئيسي – سواء من حيث التعرض للتمييز من الأقران والمعلمين/ المعلمات خلال الدورات التدريبية، أو من حيث المخاوف من أن فرصهم المستقبلية قد تتقلص بسبب عدم حصولهم على وثائق الهوية الوطنية. أكدت الشابات أن المعايير الجنسانية التمييزية التي تحدد كيفية معاملتهن من قبل الأسرة، والأقارب، ومجتمعاتهن تشكل عائقاً رئيسياً، حيث أفدن بأنه كان عليهن في كثير من الأحيان التفاوض بشأن انخراطهن في التعليم والبرامج، نظراً للمخاوف المتعلقة بمخاطر التحرش الجنسي وتهديد (شرف) أسرهن أثناء السفر من وإلى أماكن التعليم أو أماكن العمل ،تمثل الأعراف التي تشكك في مدى ملاءمة خيارات سبل العيش غير التقليدية حاجزاً آخراً أمام الفتيات والشابات.

التطلعات المستقبلية

فيما يتعلق بالتطلعات المستقبلية، تضمنت الموضوعات الرئيسية التي برزت لدى الحالات المتطرفة الإيجابية للشباب في عينتنا الرغبة في أن يُعترف بهم كخبراء في مجالهم، وفي بعض الحالات، الرغبة في مواصلة التعليم العالي من أجل اكتساب المزيد من المعرفة والمهارات، ولتحقيق الارتقاء الاجتماعي، أما بالنسبة للشابات فإن تأخير الزواج والأمومة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الشخصي كانت أيضاً عوامل رئيسية لتحقيق تطلعاتهن المستقبلية.

الآثار المترتبة على السياسات والبرامج

تؤكد النتائج التي توصلنا إليها على أن الشباب المتضررين من النزوح القسري في الأردن يواجهون عدداً لا يحصى من الحواجز المتداخلة أمام اكتساب المهارات والحصول على فرص العمل بنجاح. لقد أدت جائحة كوفيد–19 والأزمة الاقتصادية المرتبطة بها إلى تفاقم الأمور سوءاً، حيث تضافرت معدلات البطالة المتزايدة (خاصة بطالة الشباب) والتضخم لزيادة تقييد الوصول إلى العمل والمدرسة. هناك الآن حاجة ملحة إلى أن تقوم الحكومة الأردنية والمجتمع الدولي بإعادة تركيز الجهود على كيفية دعم الشباب لإعداد أنفسهم لمرحلة البلوغ المستقلّ. يشير بحثنا مع الحالات المتطرفة الإيجابية إلى أنه للوفاء بالتزامات أهداف التنمية المستدامة بإنهاء الفقر وتعزيز العمل اللائق للجميع، بما في ذلك الشباب، وتماشياً مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، ينبغي إعطاء الأولوية للإجراءات التالية:

دعم التعليم الأساسي

- للمساعدة في تعويض التكاليف الحقيقية للتعليم؛ توسيع برامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف الطلاب ذوي الدخل المنخفض وتوفر إما تحويلات نقدية أو قسائم تكفي لتغطية تكاليف اللوازم المدرسية، والزي المدرسي، والتنقل. ينبغي أن تكون التحويلات ربع سنوية على الأقل ومتاحة للطلاب حتى نهاية المرحلة الثانوية، كما يجب أن تشمل الطلاب الأردنيين لتعزيز التماسك الاجتماعي. وتعتبر التحويلات النقدية المخصصة للتعليم ضمن برنامج «حاجاتي» من اليونيسف نموذجاً واعداً يمكن توسيع نطاقه. حيث يوفر البرنامج رواتب نقدية للطلاب حتى سن ١٨ عاماً، فضلاً عن جهود التوعية لمواجهة مخاطر عمالة الأطفال (خاصة بالنسبة للفتيان) وزواج الأطفال (للفتيات) لتعزيز التزام مقدمي الرعاية بتعليم بناتهم وأبنائهم.
- للمساعدة في تعويض نقص الجودة على المدى القصير والمتوسط – ودعم جميع الطلاب للازدهار أكاديمياً –؛ توفير دعم تعليمي بعد المدرسة في المدارس والأماكن المجتمعية. يجب أن تكون البرامج مفتوحة للجميع، بغض النظر عن الجنسية، وألا تستهدف الطلاب الأكبر سناً الذين دون المستوى فحسب، ولكن أيضاً الطلاب الأصغر سناً الذين يسعون لاكتساب المهارات الأساسية. يجب أن تساعد الدورات الطلاب على تطوير مهارات قوية في اللغة الإنجليزية والمعرفة الرقمية. يُعد برنامج (مكاني) التابع لليونيسف في الأردن (برنامج متكامل للأطفال، والمراهقين/ المراهقات، والشباب)، والذي تنفذه شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني، نموذجاً واعداً. يقدم البرنامج دعماً تعليمياً بالإضافة إلى دورات المعرفة المالية والرقمية.
- لضمان دعم الشباب غير الملتحقين بالمدارس لمواصلة التعلم (والعودة إلى المدارس إذا اختاروا ذلك)؛ توسيع نطاق التعليم غير الرسمي وبرامج التجسير التي تمكن الشباب من الانتقال من مسارات التعليم غير الرسمي إلى التعليم الرسمي.
- لتحسين المسارات التعليمية والمهنية للشباب على المدى الطويل؛ توفير البرامج المدرسية والمجتمعية لتحسين الرفاه النفسي والاجتماعي ودعم تنمية المهارات الحياتية مثل الاتصال والقيادة. يجب أن تلبي البرامج احتياجات جميع الجنسيات وأن تكون البرامج مصممة بعناية لمعالجة المعايير الجنسانية.

- توفير دورات تثقيفية للآباء لتحسين أوضاعهم للنهوض بالمسارات التعليمية والمهنية لأطفالهم. يجب أن تعزز الدورات التثقيفية تحسين التواصل بين الآباء والأطفال وتفسح المجال للشباب لممارسة صنع القرار. ولمعالجة معدلات الالتحاق بالمدارس المنخفضة، خاصة بين المراهقين/ المراهقات وتصميم برامج توعية للآباء والشباب، مع التأكيد على أهمية التعليم ليس للحصول على فرص العمل في المستقبل فحسب بل أيضاً لتحسين فرص الحياة الأوسع إضافة إلى صياغة الرسائل وفقاً لنوع الجنس والجنسية، بالاستعانة بشخصيات إعلامية ورياضية معروفة حيثما أمكن ويجب أن تلبي البرامج احتياجات جميع الجنسيات وأن تكون البرامج مصممة بعناية لمعالجة المعايير الجنسانية.

دعم التعليم العالي

- لرفع تطلعات الشباب وأسرهم إلى التعليم العالي؛ تطوير برامج توعية تشمل التعرّف على نماذج محلية، خاصة لمجتمعات اللاجئين والفتيات.
- لضمان فهم الشباب السوريين وأسرهم لكيفية عمل نظام التعليم الأردني، من حيث اختبارات المهارات المعرفية والأكاديمية والمسارات المهنية مقابل الأكاديمية؛ تزويد المراهقين/ المراهقات والآباء بالمعلومات والتوجيهات المدرسية والمجتمعية، بدءاً من المدرسة الثانوية.
- للمساعدة في تعويض التكاليف الحقيقية للتعليم العالي؛ توسيع نطاق تقديم المنح الدراسية على مستوى التعليم العالي وقروض التعليم المعفاة من الفوائد للطلاب ذوي الدخل المنخفض من جميع الجنسيات، والتأكد من أن الشباب وأسرهم على علم بهذه الفرص للحصول على الدعم المالي، بما في ذلك من خلال تقديم خدمات الإرشاد المهني في المدارس. يجب أن يشمل ذلك توفير معلومات وإرشادات مدرسية ومجتمعية، مع تقديم الدعم الفعال للطلاب أثناء عملية التقديم.
- توفير قسائم النقل للطلاب ذوي الدخل المنخفض من جميع الجنسيات، والقيام على المدى الطويل بالعمل مع وزارة التربية والتعليم لخفض الرسوم التعليمية المطلوبة من السوريين والفلسطينيين عديمي الجنسية واللاجئين الآخرين.

دعم مهارات العمل

- لضمان أن الطلاب وأسرهم – وخاصة اللاجئين – على دراية ببرامج التعليم والتدريب التقني والمهني ومزاياها فيما يتعلق بفرص سوق العمل؛ زيادة الوعي وتعزيز المسار المهني بفعالية، بدءاً من المدارس المتوسطة. يمكن أن تساعد هذه الجهود في تغيير المواقف التي تميل إلى التقليل من قيمة التعليم والتدريب التقني والمهني مقارنة بمسارات التعليم الجامعي. إضافة إلى صياغة الرسائل لمراعاة المعايير الجنسانية المحافظة، والعمل على تحدي وتغيير الأعراف بمرور الوقت، وتشجيع المراهقات والشابات على التفكير في العمل في القطاعات غير التقليدية.
- لدعم وصول الشباب إلى سوق العمل؛ العمل مع مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني، والجامعات، ووزارة العمل لتعزيز الروابط بين المدارس وأسواق العمل المحلية، بما في ذلك تنظيم زيارات شخصية للطلاب إلى مراكز التدريب المهني والشركات الصغيرة الناجحة.
- استخدام برامج التمكين الاقتصادي لمساعدة الشباب على إيجاد الأسواق المتخصصة والدخول إليها، والاهتمام بالسياقات المحلية وعدم الإفراط في إشباع الأسواق.
- لدعم الشباب في العثور على عمل لائق والاحتفاظ به؛ التأكد من أن الجامعات، ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني، وبرامج التمكين الاقتصادي تساعدهم على تطوير المهارات الشخصية إلى جانب المزيد من المهارات التقنية والمتعلقة بالتوظيف، ومن شمولها أيضاً دعم المتابعة والرصد بمجرد انتهاء الدورات.
- على المدى الطويل، العمل مع الهيئات الحكومية، ومجلس النواب، ووكالات الأمم المتحدة للتأثير على الحوار السياسي حول إزالة الحواجز التي تحول دون عمل اللاجئين في القطاع الرسمي – بما في ذلك شرط أن يكون لديهم تصاريح عمل وإقامة، والقيود القطاعية على التوظيف.

دعم العمل الحر

- لمساعدة الشباب على بدء أعمالهم التجارية الخاصة وتحسين فرصهم في النجاح؛ يجب أن تزود برامج التمكين الاقتصادي الخريجين بالمشورة المهنية والمهارات المالية، والتسويقية، والإدارية، ومهارات التواصل والمعرفة الرقمية وغيرها من الأصول اللازمة لبدء العمل.
- لمساعدة اللاجئين الشباب على بدء أعمالهم التجارية الخاصة؛ تزويدهم بالدعم اللوجستي (بما في ذلك الدعم المالي) للحصول على تصاريح العمل والتغلب على الحواجز القانونية، وإجراء تقييمات للسوق للتأكد من أن عروض المهارات تتماشى مع احتياجات السوق المحددة.
- لمساعدة الشباب على بدء أعمالهم التجارية الخاصة وتوسيع نطاقها؛ تطوير إعداد البرامج التي تدعم حصولهم على الائتمان بشروط مواتية.
- على المدى الطويل، العمل مع وزارة العمل لإزالة الحواجز التي تحول دون عمل اللاجئين لحسابهم الخاص، بما في ذلك شرط أن يكون لديهم تصاريح عمل وإقامة، وحظر وصولهم إلى فرص الادخار والائتمان.

دعم الفتيات

- لمعالجة القيود المفروضة على تنقل الفتيات؛ تزويدهن بالنقل أو قسائم النقل للتعليم، والتدريب، والتدريب الداخلي.
- للتصدي للمعايير الجنسانية التي تتيح للفتيات فرصاً قليلة للوصول إلى التعليم العالي وخاصة العمل بأجر؛ يجب أن تستهدف برامج التمكين

الفتيات، وتركز على رفع تطلعاتهن، وتعزيز مهارات الاتصال والتفاوض لديهن.
- توسيع نطاق الدورات المعروضة المقبولة ثقافياً للفتيات، مثل دورات فني الحاسوب، والتصميم الجرافيكي، والهندسة المعمارية، واللغة الإنجليزية، والإدارة.
- الاستثمار في جهود رفع الوعي مع الآباء والأزواج لتغيير المعايير الجنسانية وتوسيع نطاق هذه الأنشطة لتشمل مقدمي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم بعد الثانوي.
- التأكد من أن البرامج التدريبية توفر رعاية للأطفال لتمكين الفتيات المتزوجات من حضور البرامج.

دعم اللاجئين الفلسطينيين عديمي الجنسية

- لمعالجة التسليم بالقضاء والقدر الذي يخفض التطلعات إلى التعليم والعمل بين الفتيان الفلسطينيين عديمي الجنسية (القادمين من غزة) وآبائهم؛ إقران رفع الوعي بالبرامج العملية لإظهار ما يمكن تحقيقه – حتى بموجب القانون الأردني الحالي – باستخدام نماذج محلية حيثما أمكن.
- على المدى الطويل، العمل مع الحكومة الأردنية والجهات الفاعلة الدولية لإزالة الحواجز المسؤولة عن الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين عديمي الجنسية.

UKaid from the British people

Canada

إخلاء مسؤولية

نشجع القراء على نسخ المواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما لم يتم بيعها تجارياً. يطلب معهد التنمية الخارجية الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء التوجه إلى المصدر الأصلي على الموقع الالكتروني الخاص بمعهد التنمية الخارجية.

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل بالضرورة آراء معهد التنمية الخارجية أو شركائنا.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-NC-ND 4.0.